مرسوم بقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩٧
بالتصديق على إتفاق إنشاء
مركز تجاري مصري في دولة البحرين

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين.

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميري رقم (٤) لسنة ١٩٧٥،

وعلى إتفاق إنشاء مركز تجاري مصري في دولة البحرين الموقع في مدينة القاهرة بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٧،

وبناءً على عرض وزير التجارة،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالقانون الآتي:

المادة الأولى

صُودق على إتفاق إنشاء مركز تجاري مصري في دولة البحرين الموقع في مدينة القاهرة بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٧، والمرافق لهذا القانون.

المادة الثانية

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٤١٨هـ
الموافق ٢٠ أكتوبر ١٩٩٧م

اتفاق
إنشاء مركز تجاري مصري
في دولة البحرين

إن حكومة دولة البحرين وحكومة جمهورية مصر العربية ادراكاً منهما بأهمية تنمية التعاون التجاري، وتعزيزاً للمقومات العديدة لمزيد من التقارب والتكامل بين بلديهما، ورغبة منهما في تقوية العلاقات التجارية بينهما على اساس المنفعة المشتركة، قد اتفقتا على مايلي:

مادة ـ ١ ـ

ينشأ في دولة البحرين مركز يسمى (المركز التجاري المصري) ويتمتع بالشخصية الإعتبارية ويكون مقره مدينة المنامة، ويخضع للقوانين والأنظمة المعمول بها في دولة البحرين.

مادة ـ ٢ ـ

يكون هذا المركز مركزاً اقليمياً للشركات التجارية والبضائع والمنتجات والخدمات المصرية التي تقدمها هذه الشركات والمؤسسات التجارية المصرية.

مادة ـ ٣ ـ

أغراض المركز:

١ ـ عرض وتخزين المنتجات المصرية الصناعية والزراعية بغرض اعادة تصديرها لدول المنطقة، وكذلك البيع المباشر بالجملة للشركات والمؤسسات البحرينية ورجال الأعمال البحرينيين المرخصين بذلك.

٢ ـ التعريف بالمنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات والمؤسسات التجارية المصرية في المجالات الاقتصادية والتجارية المختلفة، وذلك بغرض الترويج والتسويق لهذه المنتجات والخدمات المصرية في دولة البحرين ودول المنطقة انطلاقاً من البحرين.

٣ ـ يعمل المركز على تسهيل ابرام العقود والوكالات التجارية بين رجال الأعمال البحرينيين ورجال الأعمال من دول المنطقة من جهة، ورجال الأعمال المصريين من جهة أخرى، اضافة الى تسهيل ابرام العقود والوكالات التجارية بين الشركات والمؤسسات والهيئات التجارية والإقتصادية البحرينية وفي دول المنطقة ومثيلاتها في جمهورية مصر العربية.

مادة ـ ٤ ـ

تقدم حكومة دولة البحرين كافة التسهيلات الممكنة للمركز لتأدية أغراضه المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا الإتفاق وذلك في اطار القوانين واللوائح المعمول بها في دولة البحرين.

مادة ـ ٥ ـ

يقـوم المركز بمـوجب هذا الاتفاق بتمثيل الشركـات والمؤسسات التجـارية المصرية وكذلك رجال الأعمال المصريين في داخل البحرين وفي دول المنطقة.

ويسمح للمركـز بالبيع المباشر بالجملة على الشركات والمؤسسـات التجارية البحرينيـة وكذلك رجـال الأعمال المسجلين والمرخصين لمزاولة ذلك النوع من النشاط التجـاري في البحرين، مع مـراعاة أية اتفـاقيات أو عقـود أو ترتيبات سابقة تم ابرامها بين تجار ورجـال اعمال بحرينيين أو شركات أو مؤسسات بحـرينيـة مع أقرانهم المصريين بمـوجب المرسـوم بقـانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٢ بشأن الوكالة التجارية.

مادة ـ ٦ ـ

يتحمل الجانب المصري جميع تكاليف تأسيس واقـامة وادارة المركـز سواء تلك المتعلقـة بالإستئجـار أو رسوم الكهـرباء أو الماء أو البلدية أو أية رسـوم أخرى يتطلبها تأسيس المركز، وفقاً للأنظمة المعمول بها في دولة البحرين.

مادة ـ ٧ ـ

تعفى المنتجات والبضائع والخدمات المصرية المستوردة من أجل العرض في المركز من الرسـوم الجمركية، وذلـك وفقاً للقوانين والأنظمـة المتبعة في دولة البحرين.

مادة ـ ٨ ـ

على القطاع الخاص في كلا البلدين ممثـلاً في غرفة تجارة وصناعـة البحرين واتحاد الصناعـات المصرية واتحاد الغرف التجـارية المصرية وجمعية رجـال الأعمال المصريين، تنفيذ هذا الاتفاق كل فيما يخصه.

مادة ـ ٩ ـ

يدخل هذا الاتفاق حيـز التنفيذ من تاريخ اخطار كل من الطرفين المتعـاقدين الآخر بإستيفاء الإجراءات الدستورية اللازمة لنفاذ هذا الإتفاق.

مادة ـ ١٠ ـ

يبقى هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة خمس سنوات قـابلة للتجديد تلقائياً ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الآخر برغبته في إنهائه كتابياً قبل ستة أشهر.

ولا تتأثر العقـود أو الوكالات التي ابـرمت من خلال هذا المركـز أو بتسـهيل منه بإنتهـاء العمل بهذا الاتفاق أو اغـلاق المركـز، وتستمر لحين الإنتهـاء من تنفيذ تلك العقود التي أبرمت تنفيذاً لهذا الاتفاق.

وقع في مدينة القاهرة بتاريخ ١٧/٩/١٩٩٧م، من نسـختين أصليتين باللغة العربية لكل منهما نفس الحجية القانونية.

عن حكومة دولة البحرين
السيد/ علي صالح الصالح
وزير التجارة

عن حكومة جمهورية مصر العربية
د. أحمد أحمد جويلي
وزير التجارة والتموين